

ملحق

السنة الثانية

العدد ٣٣

الجريدة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

و ١٥ كانون أول سنة ١٩٣٠

عمان : الاثنين في ٢٥ رجب سنة ١٣٤٩

مذكرات المجلس التشريعي

عقود الجلسة الحادية عشر للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول

مكتبة امينة الأصول

الجلسة الحادية عشر

انتهت الجلسة الحادية عشر للدورة الاعتيادية الثانية للجلس التشريعي الاردني الاول بتاريخ ١١-١٢-١٩٣٠ المصادف يوم السبت الساعة العاشرة برئاسة معالي وزير الداخلية ابراهيم بك هاشم وحضور اكثرية قانونية .

وكيل الرئيس - يقرأ الضبط السابق .

قارئ

- وكيل الرئيس - عندنا قانون تعديل قانون النقل والسفر لسنة ١٩٣٠

توفيق بك - المادة الاولى - يسمى هذا القانون تعديل قانون النقل والسفر لسنة ١٩٣٠

فوافق المجلس عليها

المادة الثانية - تعدل الفقرة (١) من المادة السابعة من قانون النقل والسفر لسنة ١٩٣٠ كمايلي :
تدفع نفقات انتقال الموظف الذي يسافر في احوال رسمية بارخص الوسائل واقصر الطرق بموجب الجدول الاتي بشرط ان يزيد مجموع المسافة التي قطعها في اية سفرة واحدة على ثلاثة كيلومترات

فوافق المجلس عليها .

للمادة الثالثة - اذا عين موظف مجدداً في مكان غير محل اقامته العادية او اذا نقل بصورة دائمة الى مكان اخر فيحق له ان يتقاضى مياومة كاملة عن اربعة ايام .

قبلها المجلس .

للمادة الرابعة - يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قبلها المجلس .

وكيل الرئيس - اضع الان مجموع القانون بالرأي

قبله المجلس بجموعه .

وكيل الرئيس - عندنا تعديل قانون رخص بيع التبغ لسنة ١٩٣٠

توفيق بك - المادة الاولى - يسمى هذا القانون تعديل قانون رخص بيع التبغ لسنة ١٩٣٠

ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قبلها المجلس

للمادة الثانية - يستوفى رسم قدره خمسة وعشرون جنيهاً عن الرخصة لمعدل التبغ عن كل سنة او جزء منها خلافاً لما جاء في تعديل قانون رخص بيع التبغ لسنة ١٩٢٨

قبلها المجلس

وكيل الرئيس - اضع مجموع القانون بالرأي .

فوافق المجلس عليه .

وكيل الرئيس - عندنا قانون الميزانية الخاص الموقت لسنة ١٩٣٠

توفيق بك - المادة الاولى يسمى هذا القانون قانون الميزانية الخاص الموقت لسنة ١٩٣٠

ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نظمي بك - من منا لا يستغرب الاثبات بمثل هذا القانون الحاضر مع انه جزء من قانون الموازنة العامة التي مضى على تصديقه من قبل المجلس التشريعي عدة اشهر ، كنا كما اردنا ان نبحث مفصلاً في الموازنة العامة صدمنا بان مثل هذه القوانين تحتاج الى موافقة وانه لا يمكن عمل مايجالت هذا القانون مالم يقتض ذلك بموافقة الفريق الثاني واذكر انه قيل لنا ولو بصورة غير رسمية انه لا ينفذ هذا القانون ولا جزء منه مالم يرسل الى بلد بعيد ويهود مصداقاً .

يجيب بك ابو شعر - صرح عن اسم هذا البلد .

نظمي بك - لا اريد ان اصرح .

نظمي بك - (مداوماً) لاذا رجينا الى المعاهدة المتوقعة نجد انه نص فيها بان على سمو الامير المظلم ان يأخذ رأي صاحب الجلالة البريطانية بقانون الموازنة العامة ولكن الى اي حد وإلى اي معنى تري احكام تلك المادة ؟ اليس المفهوم منها هو ان يؤخذ رأي صاحب الجلالة البريطانية بقانون الموازنة الذي لايشتمل الا على ثلاثة مواد ؟ فاذا مامنى ارسال جداول الموازنة المكتوبة على مفردات الوظائف والنفقات وان تأخذ رأي حكومة جلالة فيهلون فاجاباً بعد مرور سبعة اشهر بقانون آخر ينص على لزوم انفاذ بعض فصول الميزانية

ان من حقنا ان نبحث في الموازنة العامة ومن حقنا ان نقن مفرداتها على ان لا تتجاوز الارقام العامة للمعينة بالقانون الخاص وطالما سبق فصادقنا على قانون الموازنة العامة بمواده وبكامل جداوله فليس من التثريب في شيء ان يؤتى البناء بهذا القانون

الا يرى هذا المجلس الموقر ان هنالك تناقض بين اقوال الحكومة السابقة وبين عملها هذا

تكملة لجلسة

ذلك لأنها سبق بأن قالت بأنه لا يصرف أي شيء ولا ينفذ أية مادة من مواد هذه الموازنة ما لم يصادق عليها من قبل الفريق الثاني

مع أننا نراها قد اقرت في مجلسها التنفيذي قانوناً خاصاً بجزء من الموازنة العامة وهماي تطلب إلينا التصديق عليه، ولما كان هذا العمل لا ينطبق على أحكام القانون الأساسي ولا يتفق مع مضمون المعاهدة وكان من الضروري بعد أن يقر هذا المجلس قانون الموازنة العامة ويصادق عليه من قبل صاحب السمو الملكي أن يعلن وينفذ أو أن يعاد لهذا المجلس - بلا تصديق للنظر في الأسباب التي حالت دون تصديقه، أرى أن وضع هذا القانون الخاص بجزء من الميزانية العامة والبحث به منافع للتشريع لهذا اقترح تأخير البحث به إلى أن يعطى المجلس - صير الميزانية العامة ويستغنى على النتيجة التي وصلت إليها، أو إذا أكد من تصديق قانونها أو عدم تصديقه.

هل منّا من يعلم شيئاً عن مصير ذلك القانون الذي صدقه المجلس بمقراته ومجموعه ؟

شمس الدين بك - أنا أتتني على أقوال الزميل المحترم نظمي بك وإذ ذكر حضرات الأخوات أن هذه المواد قد جرى البحث فيها في أثناء المباحث في الموازنة العامة وقد رفض المجلس التصديق على هذه المفردات ومؤخراً الحكومة قررت لزوم صرف هذه المبالغ ولو بما صرفتها بالاستناد إلى قرار المجلس التنفيذي وستكون الحكومة طليقة اليد بجميع تصرفاتها طالما أن وضع الحكومة الشاذ كما هو عليه - أن المجلس التنفيذي أقر هذه المبالغ والحكومة صرفتها وتم رجعت وعرضت القانون كأنه من وظيفة المجلس التصديق عليه من قبل (الصحفيش) فانا اطلب تأجيل البحث في هذه الموازنة الموقفة نتيجة ورود الميزانية العامة واكتفي بالكلام لأن الاستاذ نظمي بك لم يترك شارقة ولا واردة الاوقلام

نجيب بك أبو شعر - ان الموازنة العامة هي أهم صلاحية أعطيت لمجلسكم العالي، وهذا وإثبات المناقشة بموازنة ١٩٣٠ - ١٩٣١، كنت مع مزيد الأسف أو لمزيد السرور متفيساً عن مجلسكم العالي بارادة من الحكومة ولا سبب لا شك أنكم تعرفونها، وذلك بما معني ان اقول: كافي الصريحة: الحرية بخصوص الموازنة المذكورة ولكن مع كل هذا قد كنت اطلع على بعض جلسات الدورة الاستثنائية للدورة العادية الأولى فوجدت بأن مجلسكم العالي قد بحث مطولاً في امر الموازنة ولا شك انه كان حريصاً كل الحرص على مصالح الأمة إلا أنه ما كل ما يعلم يقال وبالنسبة صادق المجلس على الموازنة العامة وذهبت للأقتران بالتصديق العالي إما مثله تصديقتها أو عدمه فهذا امر لا

اعلم عنه شيء، ولما أوجه سوءاً لاسمادة السكرتير العام لحكومتنا ليبيسي على هذا السؤال قبل انقام حديثي في هذا الصدد لانه على هذا الجواب - يتركز كثير من معنى الحديث الذي سأتهمه - هل اقترن قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ بالتصديق العالي ؟

توفيق بك - لم يقترن

نجيب بك أبو شعر - لم يقترن ١ ان هذا السؤال يتعلق بهذا القانون الوقت الخاص بالموازنة من جهة ولما تفضل حضرة الزميل نظمي بك من جهة ثانية فما دام قانون الموازنة العامة الذي وافق عليه مجلسكم العالي لم يقترن بالموافقة فكأن يجب على الحكومة ان تعيده للمجلس مرفقة بالاسباب الموجهة لعدم تصديقه وان مثل هذا القانون يجب ان لا يقر ثم سبق لمجلسكم العالي ان باحث وتناقش مطولاً في امر الجدول المبين في القانون الذي نحن الآن في صدده وقال المجلس كتيبه الاخيرة بمضمونه وزاد واتقص واستعمل صلاحيته الواسعة بهذا الخصوص

ولا بد لي من التنويه عن المناقشات التي جرت في أثناء المذاكرة بالميزانية المذكورة من ان بعض الاعضاء المحترمين قد تطرقوا لمسائل شخصية ربما وجدت كما اعتقد وضع مثل هذا القانون الخاص الوقت وتصديق مجلسكم العالي به ولذلك اني ارى ان لا لزوم للنظر في هذا القانون حتى يطرح مجموع قانون الموازنة العامة للنظر فيه ثانية فيها اذا رأى صاحب السلطة العليا واعي به سمو الأمير عبدالله المعظم وجود تغيير او تبديل في القرار الذي اتخذه مجلسكم العالي بصدد الموازنة المذكورة مع بيان الاسباب الموجبة كما عرضت

نجيب بك الشريدي - قبل اقتران المعاهدة من قبل اكثوية المجلس التشريعي في الدورة الاستثنائية للمعاهدة التي خلقت لاجل المعاهدة قبل ان حق التشريع والادارة كانت جمعية الامم حصرتها في الدولة المنتدبة وبمدايرام المعاهدة قبل ان حق التشريع والادارة انتقل الى الحكومة شرق الاردن وقد نصت المعاهدة على ان التشريع الذي انتقل الى شرق الاردن كان ينقصه بعض الشروط ليكون تاماً منها اشتراط ابرام قانون الموازنة العامة وتعليقه على مشورة صاحب الجلالة البريطانية ولكن تلك المشورة مجرولة للحدود وتحتاج للتفسير والتوضيح

اهل تلك المشورة في قانون الموازنة العامة تقصر في مجموع الواردات والنفقات ام تعتمد على اجداول المفردات التي تشتمل عليها الموازنة ؟

انا اعتقد ان صاحب البيت ادرى بالذي فيه وان المشورة المنصوص عليها بالمعاهدة هي تقف عند حد المشورة من حيث مجموع النفقات لا من حيث المفردات في كل دائرة تشتمل عليها الموازنة

وها قد مرسته كاملة على اقرار مجلسكم العالي تلك الموازنة وكان بالامكان ان تعود هذه الموازنة من رحلتها رحلة الشتاء والصيف سببا والوسائط متوفرة بعصرنا الحاضر ولم تذهب الموازنة على ظهر الهجين وهي تصل الى كميتها في خمسة ايام وتعود بملها لمرب قائل من رجال الحكومة يقول ان الارقام التي وردت في قانون الميزانية الخاص الوقت الذي وضع الآن بين ايدينا لا يتجاوز الارقام المتعاقبة التي اقراها المجلس التشريعي في الموازنة للذكورة فان قال هذا القائل ذلك فانت قوله صحيح لاني بصفتي عضوا في اللجنة المالية كنت قابلت الارقام المثبتة في قانون الميزانية العامة التي قبلها المجلس التشريعي فوجدت انه لم يكن هنالك تجاوز بالارقام غير ان القضية ليست قضية رقام بل قضية حدود فالجلس يريد ان يعرف قبل ان يبحث في امر حدود ذلك الامر وصلاحيته ايه فهل تنحصر هذه الشؤون بالنفقات والواردات من حيث المجموع ام تمتداه الى المفردات ؟ هذا ما اود ان افهمه من الحكومة وقبل ولوج البحث في تدقيق هذا القانون الوقت ارجو من عطفه السريتر العام ان يجيبني على ذلك

نظمي بك :- اتيح لي ان اعود الى البحث مرة ثانية في موضوع هذا القانون من الوجهة التشريعية ذلك لان البحث لم يتعلق بالسياسة وحدها : جيء اليها في هذا القانون بعد ان اقره المجلس التنفيذي ومصادق عليه سمو الامير المعظم ووضع بصورة مستحيلة بالاستناد على المادة (٤١) من القانون الاساسي وقبل ان يبحث في تلك المادة طبعاً يريد ان نعلم هل هذه الفصول المدونة بذيله هي عين الفصول المدونة بمداول الموازنة العامة ؟

طبعاً علمت من بحث الزميل نجيب بك الشريدي ان هذه الارقام لم تبعد الارقام الواردة في جدول الموازنة العامة وقد تكون هي نفسها او بالعكس فان كانت موافقة لما فلاذا اذ وضع مثل هذا القانون وقد نصت المادة (٤١) من القانون الاساسي الذي صدر هذا القانون بمقتضاها انه اذا قضت الضرورة حينما يكون المجلس منتقداً لتخذ تدابير مستحيلة لانفاق مبالغ مستحيلة بقوانين موقفة ثم رفع للجلس التشريعي في بدا دورته فاذا كانت هذه المواد قد صدق عليها بالموازنة العامة فلا يحق اصدار مثل هذا القانون طالما دخلت هذه الفصول بين فصول الموازنة العامة لانه يشترط ان تكون المبالغ غير مصدق عليها بالميزانية وان كانت غير داخلية فاذا كان يجب اعادة ذلك القانون برمته الى المجلس التشريعي حسب المادة (٣٨) من القانون الاساسي لهذا ان الاتيان بمثل هذا القانون دون ان يعاد اليها القانون الاساسي يخالف القوانين التشريعية والقانون الاساسي

١ - توفيق بك :- ان قانون الميزانية لسنة ١٩٣٠ و١٩٣١ دقق في مجلسكم العالي ورفع الى صاحب السمو الامير المعظم وسموه بمحكم الاتفاقية المتقدمة مع الحكومة البريطانية وراى ان يستشيرها بالامر قبل ان يصادق على القانون ولا يزال البحث جارياً في هذا الشأن فاذا ليس لدى الحكومة قانون متبع لميزانية سنة ١٩٣٠ و١٩٣١ اذ ان هذا القانون لا يمكنه لان يعمل به ان يكون قد صدق من المجلس العالي فقط بل يجب ان يقرن بتصديق سمو الامير المعظم /

ومن القواعد المثبتة الى ان يصدر قانون الميزانية يعمل بموازنة السنة السابقة والحكومة سائرة على ميزانية السنة السابقة الا ان رأت بعض الدوائر انه ليس من المصلحة انتظار ورود الميزانية الجديدة لتطبق مجموعها ما كان زائداً عن ميزانية السنة السابقة فاتخذت الحكومة قانون الميزانية الوقت الخاص مستندة على احكام المادة (٤١) من القانون الاساسي التي تنص على ان المجلس التنفيذي الحق باصدار قوانين موقفة لانفاق مبالغ مستحيلة غير مصدق عليها بالميزانية او بقانون خاص . اريد ان اوجه نظر الزميل نظمي بك الى ان ماعمله الحكومة ليس يخالف لنص المادة المذكورة ولان القانون الذي صدقه المجلس التشريعي لم يقرن بعد بتصديق صاحب السمو الملكي فاذا فان هذه التخصيصات التي قبلت بموجب قانون موقت في مبالغ غير مصدق عليها في ميزانية ١٩٢٩ - ١٩٣٠ المعمول بها الان .

ثم اريد ان اذكر ايضاً ان هذه المواد هي عين المواد التي قبلت في المجلس عند التدقيق في ميزانية ١٩٣٠ - ١٩٣١ كما ذكر الزميل نجيب بك الشريدي وليس كما ظن الاستاذ شمس الدين بك وانه ليس هنالك اي تجاوز على المبالغ ومن جهة اخرى لا يحق لنا ان نطالب باعادة تلك الموازنة لان اللدة المنصوص عليها في القانون الاساسي لم تنقضي حيث رفعت الميزانية في اول شهر نيسان وما عليها الا ان ننتظر اقتضاء سنة كاملة لاعادة الميزانية او تصديقها .

عوده بك : انني لا ارى في الموضوع ما يستوجب الاستعراب والمناقشة الطويلة : الكل منا بينهم منطوق المادة السادسة ومنطوق المادة (٣٨) من القانون الاساسي والكل منا يعلم منطوق المادة (٤١) من القانون المذكور والكل منا يعلم مضمون القانون الحاضر المروض علينا . قد اجمع عليه راى مجلسكم الموقر انشاء البحث بالميزانية العامة ان قانون الميزانية العامة الذي دقق وقبل من قبل مجلسكم الموقر بما فيه موضوع هذا القانون الخاص الوقت تأخر تصديقه من جانب صاحب السمو الامير المعظم نظراً للاجبارات التي صرح بها فطوفة السريتر العام . ذمنا ان نصلح الحكومة والادارة لتطلب اتفاق المبالغ المثبتة في القانون الخاص بصورة مستحيلة لتشيبة امور مصالحها

ودواثرها ومقتضى ما للجلس التنفيذ من الحق وفقاً للمادة (٤١) من القانون الاساسي وضع هذا القانون الوقت وصادق عليه صاحب السمو الملكي وتم تفذوع عمل بمقتضاء بالدوائر ولذلك لا ارى فيه ما يخالف المعاهدة البرمة والقانون الاساسي ولا يتجاوز فيه على حقوق المجلس فان كان الخلاف في كنية حق مداخله الدولة المنتدبة في قانون الموازنة كما ذكر الزملاء فاني ارى ان يقدم احد الاخوان تقريراً خاصاً للبحث فيه في هذا المجلس ونستحصل على جواب من المراجع العليا ونقرر ما يكون موافقاً لتوسيع الصلاحية ولا يوجد مانع يمنعنا من قبول هذا القانون الذي كان مستنداً على اساس موافقة هذا المجلس الموقر وعلى الضرورة التي قضت لسنه وتفيذه .

شمس الدين بك - اذا كان يريد عوده بك ان اقدم سوءاً في هذا الموضوع فانا مستعد على شرط ان يؤجل البحث في هذا القانون ثم اريد ان اقول كلمتين مختصرتين : يقول نجيب بك ابوشعر الجري ان وضع مثل هذا القانون نشأ عن تطرق بعض الزملاء للشخصيات في اثناء المذاكرة بالموازنة العامة وحيثئذ يقول انه مع الاسف او يزيد السرور لم يكن موجوداً في تلك الجلسة بمعنى انه لو كان موجوداً بالمجلس لما وقع بمثل هذا الخطأ .

نجيب بك ابوشعر - تكلم عن القضية بوجه عام لماذا تخاطبني بقصة شخصية

شمس الدين بك - (مداوماً) ومع ذلك ان اكثرية الاعضاء الذين قبلوا الاتفاقية اجمعوا على التلاعب في حقوق الموظفين كما يفهم من كلامه حيث انه لا يوجد بين الاعضاء من يائل ابوشعر بالحكمة والحكمة ليحول دون تلاعب الاكثرية بحقوق الموظفين واما الجواب على هذا الادعاء سيكون في جلسة قادمة .

نجيب بك ابوشعر - ارجو ان لا تؤجل الخوض في هذا البحث . ان يجني عن موازنة سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ كان بصورة عامة مع منتهى حسن النية ومع الي كنت اتوخى ان لا يتطرق جفيرة الزميل شمس الدين بك الى الردود الشخصية لانا جئنا الى قساعة هذا المجلس لخدمة المصلحة العامة لا للبحث عن الافساد والحط من كرامتهم فانا لسبل المتصار من مقال الزميل والتم كلامي بخصوص القانون الذي نحن بصدده . ان هذا القانون هو جزء من الموازنة العامة التي اقراها مجلسكم العالي ولا ادري على اية نظرية استندت الحكومة لتجزئتها هذا القانون وطرحه على مجلسكم العالي لتصديقه المرة الثانية ونفس الارقام التي صادق عليها للمرة الاولى هذا مع عدم ذكر الاسباب التي اوجبت طرحه على مجلسكم العالي بهذا الشكل

فانا ارى ان يؤجل النظر في هذا القانون حتى يطرح الموازنة العامة بزميتها فيناقش فيها

مجلسكم العالي ويدي رايه الصريح بها ويجب على مجلسكم بعد الان ان يكون عنده شيء من الجرئة ولا سيما بقانون الموازنة العامة حتى لا يكون للحكومة المجال لان تؤجل الموازنة سنة كاملة لتعيدھا الى هذا المجلس فيا اذا رفضت . والسبب بسيط حيث ان فنون الموازنة ليس كبقية القوانين التي ربما لا يكون لها التأثير الحسن او السيء كما لقانون الموازنة ولذلك فانا ارى تأجيل البحث في هذا القانون الى ان يعلم المجلس عن مصير قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٣٠ و ١٩٣١

نجيب بك الشريدي - كلكم تصدقوني وانا مندوبكم الامين في اللجنة المالية التي قابلت بين الارقام الموجودة في القانون الخاص وبين الارقام المتقابلة التي اقر بتموها في الموازنة العامة فوجدت ليس هنالك تباين او تجاوز من حيث المجموع غير ان الضرورة قضت بان يسي احد كنية الجيش سكرتير لجنة الاشراف على البدو مع اضافة جنيه واحد على راتبه هذا من حيث تبديل الاسم وليس هنالك تبديل في الاساس فالكاتب هو كاتب غير ان المصلحة قضت بذلك والقانون الاساسي خول المجلس التنفيذ بموافقة صاحب السمو الملكي اصدار القوانين الخاصة لورقة عندما تقضي بذلك الضرورة وبما ان السنة لم يبق منها الا القليل وقد صرفت هذه المبالغ على ما قيمت فليس هنالك مجال لعدم قبول هذا القانون الذي لا يتباين مع الموازنة العامة غير ان طلي الذي ذكرته وطلبت من الحكومة الاجابة عليه ولم يجيني احد هو قضية حدود لاقضية ارقام وتلك الحدود في ان المشورة المنصوص عليها بالمعاهدة فيما يتعلق بقانون الموازنة العامة هل تقف عند حد مجموع النفقات والواردات ام تستداهل الى جداول المفردات لكل دائرة هذا هو السؤال الذي وجهته للحكومة ولم يجني عليه واما قبول جزؤ من كل ما كنا قبلناه سابقاً ليس فيه ما يستدعي الريب والشك هذا كل ما هنالك .

توفيق بك - ان سبب عرض هذا القانون على المجلس العالي هو ان القانون الاساسي يحتم على الحكومة ان تقدم عند انعقاد اول دورة عمومية جميع القوانين الموقفة التي اصدرتها وبناء على هذه الضرورة قدم اليكم هذا القانون ولست ادرى اية فائدة عملية من تأجيل التصديق على هذا القانون الذي كنتم قبلتموه سابقاً .

تظلي بك - معنى ذلك ان تقر قانوناً آخر ، وتم نجزه ونقرر عين ما قبلناه . انا اعتقد بان قانون الموازنة لم يصادق عليه بعد .

وكيل الرئيس - ان قانون الموازنة غير موجود بين ايديكم ولا يكون القانون معمولاً به الا اذا صادق عليه صاحب السمو الامير المظم ولذلك وضع هذا القانون للضرورة وسمو الامير المظم حسب المعاهدة القاضية باخذ مشورة صاحب الجلالة البريكانية اخر التصديق عليه الى ما بعد ورودهم من

للمعاملات الإيجابية وبما أنه لم يمض سنة على إرساله لا يمكن أن يطلب قبل مرور هذه السنة والان تنتظر جواب صاحب الجلالة الملك الأيماني أو السليبي باسم الموازنة العامة .

وأما ما يتعلق بقضية هذا القانون فللندوب السامي لشرق الأردن أخذ على عاتقه التصديق عليه وأخذ مشورة صاحب الجلالة الملك هذه في المسألة
نظمي بك - نحن نعلم أن كل ما تقتضيه به هو الواقع ولكن المجلس يعلم أنه صدق على قانون للميزانية وهذا جزء منه وأنه قن مثل هذا القانون

وكيل الرئيس - ولكن الحكومة إلى يومنا هذا لم تبلفكم أنه صودق على هذا القانون
نجيب بك أبو شعر - أن هذا القانون هو جزء بسيط من الموازنة العامة التي أقرها مجلسكم العالي فهذا القانون قد أقر أيضاً من مجلسكم ثم إن المادة الثالثة من المعاهدة تنص على أخذ استشارة واستشارة صاحب الجلالة الملك في أمر الميزانية العامة ولا تنص على أخذ الموافقة فالفرق شتان بين عبارة موافقة واستشارة

توفيق بك - من الذي قال أنه يوجد موافقة ؟

نجيب بك أبو شعر - ولذلك أرى لزوم الفات نظر حكومتنا إدامها الله أننا لا يمكن أن ننظر إلى هذا القانون الموقت مرة ثانية

توفيق بك - ما الفائدة من ذلك ؟

نجيب بك أبو شعر - لأجل أن نجبركم على احترام حقوق المجلس .

توفيق بك - ولكن هذا نافذ ومعمول به .

نظمي بك - إذا كان نافذاً فلماذا أخذت الحكومة للمسئولية على عاتقها

نجيب بك الشريدي - نصت الفقرة الثانية من المادة (٤١) من القانون الأساسي أنه إذا لم يقبل المجلس التشريعي في دورتين متعاقبتين مثل هذا القانون الموقت يعد ملغى وإلى أن تمر هذه الدورات تكون المالية صرفت هذه المبالغ

نظمي بك - ولكن تكون الحكومة عملت أعمالاً متناقضة .

توفيق بك - الحكومة كلفت من الدوائر لأن تعمل قانوناً خاصاً مؤقتاً غير ما هو موجود في هذا القانون ولكن الحكومة رفضت وقالت لا يمكن أن تعمل إلا ما صادق عليه المجلس .

نجيب بك الشريدي - أقترح أنت ينظر سيفر الأمر هذا القانون وأرجو أن يوضع اقتراحني بالرأي .

شمس الدين بك - كان نظمي بك اقترح تأخير البحث في هذا القانون وأنا وبعض الاخوان واقفائه على ذلك شعروا اقتراحه بالرأي أولاً

عوده بك - ولكن ما الفائدة من ذلك يا أبا سامي ؟

شمس الدين بك - أنا اعلمك الجواب يا عوده بك إذا اردت : الموازنة عرضت علينا وذهبت إلى التصديق فالحكومة صدقت منها على ما وافق مراجعها والقسم الذي لم يوافق المراجع لم قبله ونحن من باب الاحتجاج على الحكومة لا نريد أن نسجل علينا مثل هذا التصديق سعيد بك المفتي - أخيراً نجيب بك الشريدي اهتدى وتكلم الحقيقة لأن الحقيقة هنا ملموسة . أنا أرى أن الإملاء الذين يؤمن ما كسبه هذا القانون لا يوجد عديم قصد آخر سوى الماكسة وإن أبو شعر بك يعانى ويجهل ويتعاضد عن الجراءة التي يدعيها ، فالميزانية ذهبت لهل بعيد ويجب أن لا ننسى الصدقة التي كنا قبلناها والكل يعلمها .

نجيب بك أبو شعر - أنا لا اعلها

سعيد بك المفتي - نعم أنت لا تعرف هذه الصدقة وإن قانون الميزانية سيأتي وسيطعن بالالاتاذ نظمي بك .

وكيل الرئيس - اضع اقتراح تأجيل البحث بالقانون بالرأي فرفضه المجلس

وكيل الرئيس - فلندأوم على اتمام قراءة القانون الخاص للموقت

توفيق بك - المادة الثانية - يصدق على مواد النفقات المذكورة في هذا الجدول ويخصص لكل مادة منها خلال الاثني عشر شهراً التي تنتهي في ٢١ آذار سنة ١٩٣٠ أي مبلغ لا يزيد على ما هو مبين في الجدول المذكور .

المجاول

رقم الفصل	المواد	ل ف
٩	تسجيل العلامات التجارية	٥٠
١٠	محافظ سكرين عدد ٢ براتب خمس ليرات لكل منها	١٢٠
١٧	مفتش برق وبريد براتب ١٧ - ٢٠	٢٠٤
١٩	مفتش تحديد براتب ٢١ - ٢٥	٢٥٢
	مساحان براتب ١٧ - ٢٠	٤٠٨